« الأسبوعي » تطرح السؤال.. وتفتح الملف

المصريون: مستهلكون .. مستوردون .. إلى متى؟

أجمع الخبراء على أن السبب في اننا اصبحنا مستهلكين بدلا من منتجين ومستوردين بدلا من مصدرين يرجع الى عدة عوامل اهمها زيادة نسب الفاقد والاهدار في مواردنا وعدم الاهتمام بالجودة والمواصفات القياسية والسعر والتطوير والتحديث اضافة الى عدم وجود المنظم لعملية الانتاج والتصدير وكذلك عدم وجود الكوادر الفنية والبشرية المناسبة وعدم وجود تدفقات مالية من اجل استثمارها في مواقعها المناسبة.. هذا من جانب المستثمرين ورجال الاعمال.. اما الجانب الاخر الذي اشار الخبراء اليه والذي يسبب ضعف الانتاج وقلة الصادرات فيرجع الى ان الدولة تقوم بفرض رسوم جمركية وضريبية على السلع اللازمة للانتاج بجانب انها تمنع عملية الاقراض بسهولة من البنوك وتضع لها قيودا شديدة وعدم التخلي عن المصانع القديمة والتي اصبحت متهالكة وغير صالحة للانتاج.

واوضح الخبراء ان حل هذه المشكلات لابد ان يكون بتكوين «لوبي كبير» من المنتجين في مصر يعملون بكفاءة عالية ويستغلون الموارد المتاحة لهم ويطورون من صناعتهم ويدفعون بانتاجهم للتصدير بجودة عالية وسعر منافس ومواصفات قياسية مطلوبة الى جانب تصدير ما هو معلن عنه ومطلوب من جانب هذه الدول وعلى الدولة ان توفر البنية الاساسية للمشروعات وتحصل منها رسوما بسيطة وتشجع المستثمر الاجنبي على الدخول في الاستثمار أما مباشرا أو مشتركا بعد ان توفر المناخ الملائم والمناسب لهذا الاستثمار وان تعمل ايضا على خفض الرسوم الجمركية والضريبية وان تعمل جاهدة على التفريق بين المنتج والمصدر والمستورد الذي يحقق ارباحا طائلة بدون تعب او مجهود بما يحقق النفع للاقتصاد ويزداد حجم الصادرات.

والاسبوعي، تفتح هذا الملف وتطرح سؤالا مهما الى متى سيظل المصريون مستهلكين ومستوردين؟ وهل يمكن أن نصبح في وقت قريب مصدرين ومنتجين؟

ملف الفاقد والإهدار

في البداية يرى د.م نادر رياض مستشار لجنة الصناعات والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية ان السبب الرئيسي في تأخر الانتاج على مستوى جميع الصناعات المصرية يرجع الى وجود تحد ضخم يجب على الصناعة المصرية مواجهته في المستقبل وهو «الاهدار والفاقد» موضحا ان هناك فارقا كبيرا بين الفاقد والهدر.. فالفاقد هو ما يفقد دونما نستطيع له منعا مثل الماء والفاقد من بحيرة السد العالي سواء بالتبخر أو بالتسرب.. اما الهدر فهو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه «الفاقد» ومع ذلك لا نمنعه سواء أكان السبب هو إهمالا أو غفلة أو جهلا.

ويوضح رياض حالات الاهدار وأهم مظاهرها مثل الاهدار في الخامات المستخدمة في مواقع انتاجية كثيرة ومنها استخدام تكنولوجيا دون المستوى.. والاهدار بسبب عمالة غير مدربة أو اهدار بسبب غيبة الخطط والمعدلات المدروسة.

وهناك اهدار في الطاقة مثل الاسراف في استخدام الطاقة الكهربائية والطاقة المهدرة في آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور في عمليات الصيانة وهكذا.

وردا على سؤال حول هل تستطيع الصناعات المصرية ان تقف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية أجاب د. نادر رياض: ان هناك عدة أسس تجعلنا نقف على قدم المساواة مع أي منتج عالمي ونكون منافسين له وهذه الاسس هي الجودة في العملية الصناعية وتكون تلك الجودة مستمرة للاحقة متطلبات الغد وكذلك تفعيل اداء المواصفات القياسية حيث انها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة.. وحمايتها من الاغراض الخارجي من جهة أخرى.. موضحا ان المواصفات القياسية هي أداة التأهيل مع اسواق التصدير بل هي المفتاح السحري لاسواق التصدير، بالاضافة الى توافر المهارة التسويقية للتواجد بالخارج.

وحول دور رجال الاعمال في تحديد زيادة النمو والانتاج بالاقتصاد أو هبوطه قال مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان تجربة القطاع الخاص في مصر خلال الـ 20 سنة الاخيرة اثبتت ان هناك نموا في الاقتصاد المصري والسبب يرجع الى ان هذا القطاع به قصص نجاح حققها رجال اعمال في عشرات من الصناعات المصرية وكان لذلك مردوده الايجابي على جميع الشرائح في المجتمع.

زيادة الدخول

ويتفق مع الرأي السابق مصطفى زكي رئيس شعبة المستوردين بغرفة تجارة القاهرة وسكرتير عام الغرفة ويضيف ان هدف زيادة الانتاج سببه الرئيسي هو زيادة معدل النمو للناتج المحلي والذي من شأنه ان يزيد من دخول الافراد.. فعلى سبيل المثال لو ارتفع نمو الناتج المحلي من 4.1٪ الى نسبة اعلى فان مستوى الدخول سيرتفع وسيتم التغلب على مشاكل عديدة من أهمها الركود.

ويرى زكي ان اساس زيادة عملية الانتاج تحتاج الى «منظم» بمعنى ان يقوم شخص ما بالتقاط فكرة جديدة ويحولها الى مشروع ناجح عن طريق استخدام قوة بشرية مؤهلة ومدربة ومثقفة بالفكر والابتكار.. وهذا المشروع الناجح – كما يقول زكي – يحتاج ايضا الى تدفقات رأسمالية سواء أكانت محلية أو أجنبية مشتركة ويشترط ان يتلاءم هذا النشاط مع مناخ جيد للاستثمار ومناخ جاذب ومرحب به.

ويضيف سكرتير عام غرفة القاهرة ان نجاح الدول في زيادة الانتاج المحلي وزيادة التصدير جاء أساسا من ارتفاع معدلات ادخار الافراد في المجتمع مما ساعد على زيادة معدلات الاستثمار.. وهذه التجربة الناجحة وجدت بوضوح في ماليزيا عندما رفض مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق منذ 7 سنوات «من عام 1997» القرض الممنوح من البنك الدولي وصندوق النقد من اجل زيادة حجم الاستثمار وفضل مهاتير محمد الاعتماد على الموارد المتوافرة من الادخارات بالبنوك الماليزية وكان وقتها معدل الادخار مقداره 40٪ مما ساعده على زيادة نمو الانتاج في ماليزيا.. كما ان هناك جانبا مهما ساعد في زيادة الناتج الاجمالي المحلي في ماليزيا وهذا العامل هو وجود عدالة في التوزيع.

عدالة التوزيع

أما في مصر – كما يقول زكي – فان مستوى معدل الادخار يزيد على 13٪ ونحن محتاجون الى ما يقرب من 28 – 30٪ على الاقل زيادة في الادخار حتى يتوافر رأس المال اللازم للاستثمار الى جانب وجود عدالة في التوزيع من الناتج الاجمالي المحلي حتى لا ينحاز الدخل القطع الى فئات ثرية فتزداد ثراء وتتحول الاموال الى قصور وفيلات واموال مكنزة بالخارج والداخل ويهمل الاتجاه نحو الاستثمار وزيادة المشروعات في مجالاتها المختلفة.

ويضيف زكي ان هناك سببا آخر لتأخرنا في الانتاج والتصدير وهو طول فترة التفاوض والدراسات خاصة فيما يتعلق بعمل اتفاقيات مع دول ما مثل «امريكا – اوروبا – أو حتى الدول العربية» ولكن يحدث العكس تماما مع بعض الدول العربية المجاورة مثل الاردن والتي سارعت بتفعيل منطقة حرة مع امريكا مما ساعد في زيادة انتاجها وزيادة حجم صادراتها – كما يقول زكي – اما نحن في مصر فمازلنا نتحدث عن هذه المنطقة الحرة المصرية – الامريكية أو ما يتعلق بشكلة الكويز وكيفية حلها مع الاطراف المختلفة.. والخلاصة هي اننا غير جادين في اخذ القرار المناسب في الوقت المناسب من اجل زيادة الانتاج.

تهالك المصانع

ويشير مصطفى زكي الى ان هناك سببا آخر مهما في تأخر الانتاج هو تهالك المصانع المصرية بما فيها من آلات ومعدات حتى اصبحت هذه الهياكل لا قيمة لها وقديمة الى جانب اننا نمتلك برنامجا معمولا من الاتحاد الاوروبي ولا نعرف حتى الان ماذا قدم للصناع؟ وماذا فعل في حل مشاكل العديد من الصناعات حيث انه من المعروف ان زيادة الانتاج تأتي من زيادة التصنيع وزيادة الاستثمار.

ويستطرد رئيس شعبة المستوردين بغرفة القاهرة حول المواني التي تؤخر النمو في الانتاج المحلي ومنها عدم الثبات على قوانين واضحة للاستثمار وتغييرها كل وقت وفترة ما بين قوانين للاستثمار وقوانين للمناطق الحرة وقوانين للمناطق الاقتصادية وغيرها الى جانب عائق خطير اصيل ومتأصل في الاجهزة المسئولة وهو البيروقراطية المصرية والتي تعمل على تأخير كل عمل ناجح يؤدي الى زيادة الانتاج.

انتاج غزير

ويتفق مع الرأي السابق السفير جمال بيومي الامين العام لاتحاد المستثمرين العرب ويضيف ان مصر لديها انتاج غزير ومميزة لا توجد لها مثيل في أي دولة اخرى من دول العالم ويجب ان نبادر بتصدير الفائض منها وهذه الميزة هي صناعة «الاطفال» فمصر لديها كل ثانية 1.2 طفل وهذه الميزة تجعلنا بل سببت لنا وجود اكثر من 6 ملايين عاطل بجانب وجود 600 الف شاب يحتاج الى وظيفة سنويا وهذا تحد كبير جدا.

ويضيف السفير بيومي ان ضعف الانتاج في مصر سببه عدم وجود استثمار مباشر عربي او اجنبي مع ان الاستثمار العربي الموجود في دول العالم بلغ 800 مليار دولار وآخر الاحصائيات اوضحت أن من ضمن هذا المبلغ 120 مليار دولار من رجال أعمال مصريين.. كما ان ايداعات رجال الاعمال العرب في البنوك الخارجية وصلت نحو 400 مليار دولار فاين هذه الاستثمارات سواء لرجال اعمال مصريين أو عرب.

وأكد بيومي ان سبب عزوف المستثمر الاجنبي عن مصر يرجع الى شيئين الاول خارجي «وهو خوف المستثمر على امواله نتيجة وقوع مصر في بؤرة صراع» السبب الثاني داخلي وهو عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار وزيادة الاعباء على المستثمر من بيروقراطية وزيادة رسوم جمركية وضريبية وطول فترة استخراج المستندات.

ويوضح الامين العام لاتحاد المستثمرين العرب ان عملية زيادة الانتاج لابد ان يصاحبها زيادة في عمليات الاستيراد وايضا زيادة في عمليات الصادرات.

قال بيومي ان مصر كانت في عهد عبد الناصر تحقق اكتفاء ذاتيا في انتاجها وكان حجم صادراتها اعلى من بعض دول جنوب وشرق آسيا حاليا، لدرجة ان المصريين كانوا وقتها يسخرون من المنتج الياباني والكوري ولم نسمع وقتها عن المنتج السنغافوري.

لاتوجد شكوى

ويتفق مع الرأي السابق جمال الناظر رئيس جمعية رجال الاعمال المصرية ويقول: مصر بالفعل ايام الخمسينيات كان لا يهمها شيء اسمه انتاج او تصدير، فكانت الدولة الاولى على مستوى العالم انتاجا للقطن قصير وطويل الثيلة وكانت تصدر للسوق الانجليزي بما يعادل 500 مليون جنيه استرليني في العام وكان عدد السكان لا يزيد على 10 – 12 مليونا ولم تكن هناك شكوى على الاطلاق من اي شيء.

اما الآن فاشياء كثيرة اختلفت وتغيرت –والكلام للناظر– ومنها قلة الانتاج من المحاصيل الزراعية كالقطن وقصب السكر والقمح وجميع المحاصيل الغذائية فادى ذلك الى زيادة معدلات الاستيراد نتيجة لزيادة اعداد المواليد.

ويضيف رئيس جمعية رجال الاعمال المصرية ان هناك خللا ايضا في تطبيق مبدأ الثقافة التكنولوجية وثقافة الانتاج سواء كان لمجالات الزراعة او الصناعة او الخدمات.

ويشير جمال الناظر الى ضرورة ان تقوم الدولة بخلق هذه الثقافات الانتاجية والتصديرية وتقوم بتشجيع المنتج والمصدر على الانتاج والتصدير عن طريق اقامة حفلات في اوقات مختلفة لتكريم المنتج والمصدر في جميع مجالات الزراعة والصناعة والتجارة الى غير ذلك.

وهذه المبادرات ستخلق تنافسا قويا بين المنتجين والمصدرين لتدفع بهم نحو المنافسة الشريفة وتعبير ثقافات بعض منهم.

واشار الناظر ان الدولة اذا ارادت تشجيع المنتج والمصدر، فعليها ان تفرق في المعاملة «الجمركية والضريبية» بين المنتج والمصدر.. وبين المستورد لان ما يطبق على المنتج والمصدر يطبق على المستورد الذي يحقق الربح الاكبر ولا يبذل الجهود والتعب الذي يقع فيه المنتج والمصدر. فاذا لم تهتم الدولة بشئون المنتجين والمصدرين فسوف يلجأون الى الاستيراد والاسهل الذي لا يحقق الا الارباح بأسهل وأيسر الطرق وأقل الجهود والعمل على حساب العملية الانتاجية، فلابد ان تكون حوافز المنتجين والمصدرين مميزة عن المستوردين.

مبالغ أكثر

ويتفق مع الرأي السابق نبيل الشيمي وكيل اول وزارة التجارة الخارجية والصناعة ويقول ان معظم رجال الاعمال يلجأون الى الاستيراد الآن افضل من التصدير نظرا لان المستورد يربح مبالغ اكثر من المصدر الى جانب انه لا يدفع رسوما وأعباء كما يدفع المصدر بالاضافة الى ان ما يراه المصدر ولا يراه المستورد من اعباء في المكاتب ومصاريف الهيئات هذا الى جانب ارباح الاستيراد اكثر ضمانا من ارباح التصدير.

ويشير الشيمي الى ان تخلف وتراجع الانتاج في مصر سببه عدم وجود مصانع أو خطوط انتاج ذات احجام كبيرة لان هذه الخطوط تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة سواء باستخدام هذه الآلات او توفير الاموال بفرض احلال وتجديد الماكينات والآلات.

ويضيف وكيل وزارة التجارة الخارجية والصناعة ان هناك سببا آخر مهما هو ان وزارة الصناعة سابقا كانت تئن من المشاكل العالقة بها من خلال تجديد واحلال المصانع المتهالكة والقديمة كما ان مركز تحديث الصناعة والمعني بتطوير وتحديث الصناعات مازال دوره محدودا للغاية ولم يأخذ بيد الصناعات المصرية حتى الآن ونأمل ان يساهم في تحديث الصناعة بشكل مباشر وسريع.

جشع التجار

ويضيف نبيل الشيمي ان عملية المغالاة في هامش الربح من جانب التجار والمستورد او البائع تسببت في فقد الثقة بين المنتج والمصدر وبين المستهلك مما أدى الى عزوف المستهلك على شراء هذه السلعة.

ويشير وكيل اول وزارة التجارة الخارجية والصناعة الى ان مصر الوحيدة في دول العالم شرقا وغربا وشمالا وجنوبا التي يطبق فيها البائع سياسة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل» وهذه مخالفة في حق المستهلك حيث انه يمتنع من وجود حق الاختيار. هذا بالاضافة الى تردي مسألة «المواصفات القياسية» خاصة في صناعة الملابس الجاهزة وايضا في الاجهزة والآلات المصنعة في مصر ليس هذا فقط بل ويعاني التاجر والبائع من سعر المنتجات وهذا يختلف مع ما يقوم به الصينيون او السوريون في مصر مما يجعل المستهلك المصري يذهب الى شراء ما يحتاجه من سلع من هؤلاء الصينيين او السوريين بسبب جودة المنتج ورخص سعره.

وينبه نبيل الشيمي الى وجود استيراد عشوائي لبعض المنتجات وهي سريعة التلف وهذا الاستيراد يؤدي الى تسرب حاد للموارد الصعبة خارج البلاد لشراء هذه السلع «الضرورية» وهذا السبب ادى الى ارتفاع فاتورة الاستيراد مطالبا بضرورة وجود نظرة سياسية من شأنها اعادة التوازن بالاسواق سواء كان استيرادا او تصديرا مع ضرورة توافر الدراسات المتأنية ومن جهات متخصصة حتى تتيح اكبر فائدة لعملية التصدير.

موارد طبيعية

ويختلف مع الآراء السابقة أ.د. حسام الدين جاد الرب أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة اسيوط ويرى ان مصر لديها بيئات كثيرة صالحة لان تكون منبعا لتصدير منتجات كثيرة منها على سبيل المثال ملح الطعام والمقدرة في مساحات كثيرة مصدرة بـ 3 آلاف مليون طن وهذا مورد بسيط من ضمن الموارد الطبيعية الكثيرة التي تملكها مصر وتتوافر لديها مما يعطها ميزة كبيرة للانتاج والتصدير.

ويشير د. حسام الى ان هناك بعض الموارد الطبيعية الموجودة لم تستغل الاستغلال الأمثل نظرا لانها تحتاج الى تكنولوجيا حديثة وهي مكلفة للغاية.

ويوضح أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة اسيوط ان عملية تراجع الانتاج الصناعي مرتبطة اساسا بندرة المعلومات عن الموارد علاوة على التكلفة الباهظة للاجور الخاصة بالعمال في مثل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة مما يؤثر على العملية الانتاجية. ويطالب د. حسام جاد الرب بضرورة العمل بنظام التكتلات والبعد عن نظام الفردية في الانتاج حتى تكون قوة اقتصادية كبيرة وان نتخلى عن النظر تحت اقدامنا وان نبتعد عن التشدق باننا مصريون وأصحاب حضارة فرعونية عريقة عمرها 7 آلاف سنة ونهتم بالعمل والانتاج دون الاعتماد على تراث اجدادنا.

■ فتحي السايح ■